

# النازحون الصوماليون وحالة الطوارئ المزدوجة

حسان نور

ذكرت وسائل الإعلام الدولية أن ما يزيد عن ٣٠٠ ألف صومالي قد نزحوا حديثاً بسبب القتال في مقديشو. وعادة ما تنصدر أنباء النزوح الناجم عن النزاعات العنواوين الرئيسية. لكن أعداد النازحين ضحايا التغيير البيئي وصلت أيضاً إلى أرقام مهولة. ورغم ذلك فإن الاستجابة الدولية ما تزال مقصرة إلى درجة مفرجة.

اندلع الاقتتال بين الإسلاميين والحكومة الفيدرالية الانتقالية التي تدعمها إثيوبيا، كان المدنيون في ذات الوقت يصارعون لمواجهة الفيضانات العارمة في المناطق المجاورة للنهر في جنوب الصومال في نوفمبر وديسمبر مما أضاف ٣٠٠ ألف نازح إلى أعداد نازحي البيئة بسبب الجفاف.

## نازحو الصومال المنسيون

وفي خضم تعقد أوضاع النزوح الجارية في الصومال، لم يلاحظ إلا قلة من الناس أن هناك من بين النازحين نازحون ليسوا داخليين ولا حتى صوماليين. ومن ضمن هؤلاء اللاجئين أعداد كبيرة من الإثيوبيين (المنتمين إلى جماعة أورومو العرقية - وهي الأغلبية في البلاد) الذين فروا مرة أخرى للهرب من الجنود الإثيوبيين الذين يدعمون الحكومة الفيدرالية الانتقالية، وهناك أيضاً التانزانيون (من جزيرة زنجبار) والسودانيين.

ويعتبر مصطلح النازح الداخلي مفيداً لأغراض التعريف ولكنه لا يعبر بصدق عن حقيقة الواقع الذي يواجهه الصومال في الوقت الحاضر. ومن الأهمية بمكان التفرقة بين النازحين بسبب الصراع والنازحين بسبب الكوارث البيئية، فالنزوح بسبب الصراع هو نتيجة مباشرة للحرب الأهلية والسياسات المضطربة حيث تقدر أعداد النازحين بسبب الصراع بحوالي ٦٠٠ ألف صومالي مع احتمال تتفاقم هذا العدد بسبب الصراع في كيسمايو ومقديشو ليصل إلى المليون نازح. ولقد أجبر النازحون بسبب الصراع على ترك بيوتهم لأسباب أمنية، وهو نوع من أنواع النزوح ذا الأثر الهائل وطويل الأمد على العائلات ويؤدي إلى الاعتماد المستمر على المساعدة الإنسانية. وعندما

وم تنج أي أسرة صومالية تقريبا من أزمات النزوح هذه فلقد تعرض الصوماليون بادئ الأمر في منتصف السبعينيات والثمانينيات نتيجة للجفاف والهجمات التي شنها سياد بري، الحاكم العسكري للصومال في الفترة من عام ١٩٦٩ إلى ١٩٩١، على المدنيين، وتسبب النزوح في شمال الصومال إلى تهجير المئات من الآلاف الذين لجأوا إلى إثيوبيا. كما تصاعدت حدة النزوح إلى بشكل كبير إثر اندلاع الحرب الأهلية في أوائل التسعينيات، ونسبة لعدد أولئك الذين اضطروا للنزوح مقارنة بالعدد الإجمالي للسكان تعتبر أزمة النزوح في الصومال أسوأ من تلك التي شهدتها في دارفور أو العراق هذه الأيام.

نساء مع أطفالهن في معسكر للنازحين في عرعار في جنوب الصومال



المانحة أن تنظر في التمويل طويل الأمد والذي من شأنه أن يعتبر دليلاً بارزاً على الالتزام الدولي الحقيقي نحو الجوانب العديدة لانتعاش الصومال، لاسيما في مناطق الصومالي لاند والبونت لاند المستقرة نسبياً.

وتتسبب عوامل مثل الافتقار إلى الأمن في مقديشو والمناطق المحيطة بها وكذلك المتاريس على الطرق وإغلاق الموانئ والقرصنة البحرية في خلق صعوبات أمام تمكن المساعدات الإنسانية من دخول البلاد واستيراد السلع الغذائية وغير الغذائية وتدفق التجارة داخل المنطقة في جنوب ووسط الصومال. ولقد أصاب الركود النشاط التجاري في ميناء مقديشو الرئيسي مما أضر بشكل كبير في عمليات استيراد السلع الغذائية وغير الغذائية وتسبب بارتفاع أسعارها. وعلى الرغم من توافر الحبوب التي يتم إنتاجها محلياً بأسعار منخفضة نسبياً، يتعذر على السكان النازحين، لاسيما الفئات الأفقر منهم، الحصول على الغذاء، وذلك بسبب الاضطراب المفاجئ الذي لحق بسبل العيش وضياح إمكانيات كسب الدخل.

ولقد جرت أحدث حالة نزوح من مقديشو في مناخ ساد العنف القائم على التمييز المرتكب ضد المدنيين بحيث تعرض العديدين منهم للابتزاز والتحرش وخاصة أولئك الذين لم يتمكنوا من الحصول على حماية من العشيبة، وكم من النازحين تركوا ليلاقوا مصيرهم وحدهم، وتظل المعلومات حول الظروف المعيشية والحماية محدودة جداً. كما تتزايد المعاناة من الحالات المرضية مثل الإسهال بنسبة كبيرة بسبب استهلاك المياه غير الآمنة، والملاريا في العديد من الأماكن في جنوب ووسط الصومال. كما تشير التقارير إلى زيادة ملحوظة في حالات الإسهال الحاد والكوليرا، والتي غالباً ما ترتبط بظروف ما بعد الفيضان والافتقار إلى مياه الشرب الآمنة والصرف الصحي. والمناطق التي ينتشر بها الإسهال الحاد بدرجة كبيرة (مقديشو والمناطق المحيطة بها) هي نفسها المناطق التي يصعب الوصول إليها أكثر من غيرها لتقديم العلاج، وتبقى الصومال دائماً غير آمنة غذائياً وتظل مشكلة سوء التغذية مشكلة خطيرة، وتعاني المناطق المتاخمة للنهر من حالة شديدة من عدم الأمن الغذائي بسبب مرحلة ما بعد الفيضانات والافتقار إلى الأمان. وعلى وجه العموم، يتعرض النازحون لمشكلة سوء التغذية خصوصاً بسبب إذ إن إمكانياتهم أقل في إعالة أنفسهم.

وما يزال الوجود الدولي في جنوب ووسط الصومال ضعيفاً ومتقطعاً وغير كافٍ بسبب تفاقم حالة انعدام الأمان، ولا يكفي النظر إلى الاحتياجات الهائلة للسكان، لاسيما في مقديشو وما حولها

الآخرن في تفهم دورهم ومسؤولياتهم تجاه رعاية كل من النازحين داخلياً واللاجئين.

وفي الصومال، كما هو الحال في دارفور، يعتبر النزوح تذكيراً بالصراع الذي يتوجب إنهائه وحله، وهناك حاجة إلى الاستجابة القوية من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لوضع حد لدائرة العنف والنزوح التي استمرت ستة عشر عاماً. ويواجه الاتحاد الأفريقي مهمة صعبة، وينبغي أن لا يحرم الاتحاد الأفريقي مرة أخرى من الموارد التي يحتاج إليها لتحقيق أهدافه، إضافة إلى ضرورة توضيح طبيعة تلك المهمة. عندما كنت في دارفور كان من الواضح أن قوات الاتحاد الإفريقي لا تفهم إلا القليل عن طبيعة التفويض التي تتكفل به وبالفعل لم تتمكن على الإطلاق من تحديده ومعرفته لأن صياغته استغرقت وقتاً طويلاً دون جدوى. وهناك أمور كثيرة قد تصبح على المحك بالنسبة إلى قارة أفريقيا إذا سمحنا لبعثة الاتحاد الأفريقي الفقيرة في العتاد والتي لا تعمل بكفاءة وضمن إطار ولاية محدودة وملزمة بوقت معين أن يتم تشكيلها لتفشل من جديد.

ويعد تعزير التفاهم نحو احترام القانون أداة مهمة في حل الصراعات وحماية المدنيين وتحقيق الإدارة الرشيدة. ويحتاج الصومال بشكل عاجل إلى برامج سيادة القانون مثل تلك التي تم وضعها في دارفور. ويمكن أن تساعد مراكز العدالة والثقة التي تديرها المجتمعات المحلية في المرحلة الانتقالية نحو السلام.

من العقبات الرئيسية التي تحول دون وجود استجابة إنسانية أكثر تضامناً لإحجام الجهات المانحة عن التدخل في الصومال، ويعزى ذلك بدرجة كبيرة إلى الفشل الذي واجهته من قبل في إنجاز أي تحسن ملموس. وذكر النداء الإنساني المنسق من أجل الصومال (CAP) لعام ٢٠٠٧، الذي صاغه مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في نوفمبر ٢٠٠٦ أن مليون شخص بحاجة إلى المساعدة، ومن ضمنهم ٤٠٠ ألف نازح. وفي أبريل ٢٠٠٧ تمت تغطية النداء الإنساني المنسق من أجل الصومال بنسبة ٣٣٪، مع اتجاه أغلب الأموال نحو قطاع الأغذية. وتمت تغطية أقل من ١٠٪ من قطاعات الصحة والحماية والمأوى والزراعة في حين أن برامج التعليم والانتعاش لم تترك أية أموال على الإطلاق بحلول أبريل ٢٠٠٧. ومع تعقد الموقف السياسي يعتبر نقص التمويل المزمن الذي يعاني منه النداء الإنساني المنسق من أجل الصومال عقبة خطيرة في وجه تحقيق نجاح المصالحة وعملية إعادة الإعمار في الصومال. وبينما تعمل الدبلوماسية السياسية على تحقيق المصالحة الوطنية، دعت حملات الدفاع عن الحقوق التي تقوم بها الأمم المتحدة من أجل الصومال الجهات

وهؤلاء جميعاً لديهم احتياجات ماسة لم يلبيها أحد تتعلق بالحماية والمساعدة. ولا يمكن حصر أعدادهم ولكنهم يقدرون بعدة آلاف.

ولقد تم إجبار أعداد كبيرة من الصوماليين على العودة وهذه الظاهرة المقلقة آخذة في التزايد، فقد قامت المملكة السعودية ولسنوات عديدة بإعادة الصوماليين قسراً إلى أوطانهم، ومع ارتفاع أعداد الصوماليين والإثيوبيين الأوروميين في كينيا وأوغندا واليمن فمن المرجح أن يتم إعادة المزيد منهم إلى الصومال على غير رغبتهم. كما أغلقت كينيا مؤخراً أماكن الوصول إلى الآلاف من الصوماليين المخيمين على طول حدودها. وعلى الرغم من سن قانون جديد للاجئين مؤخراً، فهناك مزاعم أنها قد احتجزت عدداً من الصوماليين وأعادتهم بالقوة بدون أن تسنح الفرصة لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين أن تحدد ما إذا كانوا مؤهلين لوضع اللاجئين. ومن المرجح أن يضطر المزيد والمزيد من الصوماليين وغير الصوماليين الفارين من الصومال إلى أن يعهدوا بحياتهم إلى المهربين في أثناء سعيهم إلى الوصول إلى بر الأمان في أوروبا.

### ضرورة التحرك الوطني والدولي العاجل

منذ عام ١٩٩١ لم يكن هناك كيان وطني مسؤول عن النازحين داخلياً، ولقد أدت المحاولة التدريجية التي تبذلها الحكومة الفيدرالية الانتقالية لإعادة بسط سيطرتها في مقديشو إلى بذل جهود حثيثة في نواح عديدة لتتولي الاهتمام بقضية النازحين داخلياً. ولقد أعلنت مفوضية اللاجئين الوطنية التي تأسست حديثاً أن النازحين داخلياً يندرجون ضمن نطاق اختصاصها ولكنها اعتذرت بأن قدراتها محدودة بسبب عدم قدرة الحكومة الفيدرالية الانتقالية على استعادة السلطات في مقديشو، ناهيك عن الصومال بأسرها. ولذا ما يزال واجب توفير الحماية والمساعدة إلى السكان الصوماليين يقع على عاتق المجتمع الدولي والمنظمات اللائحة الحكومية الصومالية التي يدعمها مالياً عادة رجال الأعمال المحليون.

يجعل العديدين المبادئ التوجيهية المتعلقة بالنزوح الداخلي في الصومال. وتعتبر حماية النازحين داخلياً، دائماً وأبداً، واجب السلطات الوطنية، ومن الحتمي أن يتشجع أعضاء الحكومة الفيدرالية الانتقالية والدول في المنطقة وكذلك الأطراف الفاعلة اللائحة الحكومية على أن يسكوا بزمام الأمور، ولا يمكن أن تحل وكالات الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر والمنظمات اللائحة الحكومية الدولية محل السلطات المحلية المختصة. والصوماليون بحاجة إلى مساعدة

تستفيد الاستجابة الإنسانية من قدر أكبر من التعاون مع الأطراف الفاعلة المحلية التي عادة ما تعمل في المناطق التي يعتبرها المجتمع الدولي مناطق لا يمكن الوصول إليها.

وفي أوائل عام ٢٠٠٧ دعا جون هولمز، منسق الأمم المتحدة للمساعدات الإنسانية المعين حديثاً المجتمع الدولي للمساعدات أن يعاودوا الانخراط في مقديشو مع الاستفادة من تحرك الحكومة الفيدرالية الانتقالية مجدداً نحو العاصمة، وتلبية التوقعات الكبيرة للسكان في المصالحة والأمن وعودة الخدمات الأساسية. ولقد قبلت هذه الدعوة لإعادة الانخراط الفوري بالتشكك من جانب بعض الأطراف الفاعلة في مجال المساعدات الإنسانية، وبنهاية شهر مارس من عام ٢٠٠٧، تردى الوضع الأمني في مقديشو لدرجة أنه جعل وصول المساعدات الإنسانية شبه مستحيل حتى بالنسبة للمنظمات الاحكومية المحلية. وفي شهر مايو، أصبح جون هولمز مسؤول الأمم المتحدة الوحيد من ذوي المناصب الرفيعة الذي يزور مقديشو منذ عشر سنوات. ومع حث الحكومة الفيدرالية الانتقالية على توفير بيئة عمل مواتية أكثر بالنسبة إلى العاملين في مجال تقديم المساعدات، ذكر هولمز أن هؤلاء العاملين لا يصلون إلا إلى ثلث هؤلاء المتضررين من أسوأ قتال جرى في مقديشو من سنوات عديدة.

ويعيش مئات الآلاف من السكان الذي فروا من المدينة والمناطق المحيطة دون غذاء ومياه ومأوى ويحتاجون إلى المساعدة الفورية". وقال هولمز في مؤتمر صحفي "إذا نظرنا إلى أعداد النازحين والقدرة على الوصول إليهم، لوجدنا أن الصومال تعاني من أزمة نزوح أسوأ من أزمة دارفور أو تشاد أو أي مكان آخر هذا العام".

حسان نور (hassan.noor@concern.net)

هو منسق الطوارئ لمنظمة كونسرن العالمية بالصومال.

وقبل الصومال عمل في دارفور في قضايا الحماية وسيادة القانون. وتمت كتابة هذه المقالة بصفة شخصية ولا تمثل بالضرورة آراء منظمة كونسرن العالمية.

١. أنظر المقالة التي كتبها إيفا أيربا في صفحة ٣٦
٢. أنظر مقالة هانو فان دوهوند، "من الصومال إلى اليمن: أخطار جسيمة، توقعات قليلة"، نشرة الهجرة القسرية العدد ٢٧ <http://www.hijra.org.uk/PDF/NHQ27/67-69.pdf>
٣. أنظر مقال سارة ماغواير ومارتين جي باريندز، "تعزيز سيادة القانون في دارفور"، نشرة الهجرة القسرية العدد ٢٥ <http://www.hijra.org.uk/PDF/NHQ25/44-46.pdf>
٤. تيم موريس "مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والنازحين داخلياً، وما بينهما"، نشرة الهجرة القسرية العدد ٢٥ <http://www.hijra.org.uk/PDF/NHQ25/54-55.pdf>

بعض المنظمات الاحكومية الفيدرالية في التواجد من خلال موظفين وطنيين. ولقد بذل الشتات الصومالي جهوداً فائقة لدعم المدنيين النازحين وجمعت المئات من آلاف الدولارات أثناء فترة الفيضان في ديسمبر الماضي. ومما يؤسف له أن جهودهم ليست متصلة بآليات التنسيق الشاملة، وهناك حاجة لعقد صلات بين المنظمات الاحكومية الدولية والشتات لإعطاء الدفاع عن

غيرها من المدن الجنوبية. وغالبا ما يتوجب على الأمم المتحدة والمنظمات الاحكومية الوطنية والدولية توفير خدماتها لوحدها في ظل غياب حكومة تقوم بواجباتها على النحو الأمثل وأن تتفاعل بشكل مباشر مع قادة العشائر والسلطات المحلية. كما تتعذر عملية التفاوض بشكل خاص في الجنوب بسبب التبدل المستمر في هياكل السلطة المحلية والانتماءات للعشائر.



الحقوق بشكل مشترك دفعة أعظم.

ولا تزال الفجوة العملية التي تفصل بين نبروي والمستوى الميداني موجودة رغم المحاولات الحديثة لرأب هذا الصدع. وتعد الصومال واحدة من أربع دول يطبق فيها منهج التجميع وهو عنصر رئيسي لعملية الإصلاح الإنسانية التي تقوم بها الأمم المتحدة. ولقد ساعد منهج التجميع الوكالات في التعرف على فجوات الاستجابة ولكنه لم يؤدي إلى محاولة سد تلك الفجوات بشكل مستمر. ولا يوجد تعاون كامل بين وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الاحكومية سواء المحلية أو الدولية. وبوصفها جهة رائدة في مجموعة الحماية، اعتمدت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على التنسيق ودور تحليل الفجوات فيما يتعلق بالاستجابة لوضع النزوح الداخلي. ويعتبر التواجد العملي في الصومال محدوداً. ومن الممكن أن

ولقد كان ولا يزال للإنهاء المبكر والعاجل لبعثة الأمم المتحدة في الصومال في عام ١٩٩٥ آثاره السلبية على كم ونوعية المساعدات الإنسانية التي يتم تقديمها للنازحين الصوماليين. وتمركز مجتمع المساعدة الدولي المسؤول عن الصومال منذ الانسحاب من الصومال في نبروي. ولقد استمر وجود الأمم المتحدة العملي بدرجة لا بأس بها في من مناطق الصومال واليونان ولكنه كان محدوداً في جنوب ووسط الصومال والذي ساهم الموظفون الوطنيون الصوماليون بقدر كبير في ضمان استمرار عملياته. والمنظمة الوحيدة التي احتفظت بالتواجد الكامل في جنوب الصومال هي منظمة كونسرن العالمية منذ عمليات عام ١٩٩١. وتمكن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية من الوصول إلى أغلب المناطق الجنوبية من خلال التفاوض المستمر مع الزعماء المحليين. وتستمر